نصوصُ الكتبِ المفقودةِ - جمعُها وتحقيقُها

الأستاذ المتمرس الدكتور
حاكم حبيب الكريطي
الجامعة الإسلامية - النجف الأشرف
كلية العلوم الإسلامية

إنَّ ما ينبغي أنْ نشير إليه هنا، أنّ تحقيقَ النصوصِ ليس من مبتدعاتِ هذا العصرِ الذي حتّم على المحقّقين التمسّكَ بالمنهجِ العلمي في تحقيق النصوص، وإنّما هو ممّا ابتدعه العلماءُ العربُ من بدايةِ تشكيلِ المعرفةِ العربيةِ في أطوارها الأولى، حينما تصدّوا لجمعِ الحديثِ النبوي، إذْ سعوا إلى التدقيقِ في مضامينِ الأحاديثِ التي وصلتْ إليهم من طريقِ الروايةِ الشفويّةِ، فوضعوا العلوم التي تحقّقُ لهم ما يسعَون إليه، من أجلِ الاطمئنانِ إلى صحةِ الأحاديث ودقّتها [1]. فكانتْ هذه البدايةُ الحقيقيةُ للتحقيقِ العلمي الذي يحرصُ على المحافظةِ على النصّ المحقّقِ، وإظهاره على الوجهِ الذي أراده له صاحبه. وهنا تكمنُ الصعوبةُ التي تعترضُ عمل المحقّقِ، وإذا كان هذا في تحقيق الكتابِ المخطوطِ، فلنا أنْ نقدّرَ مقدار ما يعترضُ عمل من يجمعُ نصوص كتابٍ ويحقّقه من صعوباتٍ، ليس بالجهدِ الذي تتطلّبهُ، وإنّما في الوصول إلى الاطمئنان التامِ على دقّةِ الجهد.

أخذ بعض الباحثين على أنفسهم مهمة جمع نصوص بعض الكتب المفقودة من خلال بعض نصوصها الواردة في المصادر المعاصرة لزمن المؤلف أو المتأخرة عنه. وهذا العمل يتطلب جهداً وأناةً وتروّياً لكثرة ما يحيط به من صعوبات، وما يكتنفه من مشكلاتٍ تتعلق بالنصّ نفسه، وبالمؤلف، وبنسبة الكتاب إلى صاحبه، وهذه المشكلات تعدُّ عقباتٍ رئيسةً، قد تعرقلُ عمل من يتصدّى للجمع والتحقيق.

وقد ظهرت بعض الكتب التي جُمعت وحُققت على وفقِ هذه الطريقة، وفي مقدّمةِ تلك الكتب كتاب (شذرات من كتب مفقودة في التاريخ) للدكتور إحسان عباس، الذي جمع فيه نصوصا من ثلاثين كتاباً. يقولُ عن عمله في هذا الكتاب: ((فهذا الكتاب ليس سوى معرض لثلاثين كتاباً أكثرها في حكم المفقود، فهي على ما تقدمه من فوائد للباحثين كانت دفينة، تفتح المجال أمام المهتمين بالتراث، لكي يضيفوا إلى كل كتاب فيها ما يجدونه من نصوص فاتتني، ولا ريب في أنه فاتتني نصوص كثيرة، ولكي يضيفوا إلى الكتب الثلاثين كتباً أخرى ذات قيمة. وهذا المعرض الجديد مؤشر على شيئين: أولهما على كثرة الكتب المهمة التي ضاعت أو ما تزال مختفية، وثانيهما على مبلغ النقص في بعض الكتب التي نُشرت.))[2].

إنّ ما قاله الدكتور إحسان عباس هنا يحفّزُ الباحثين على التصدّي لهذا العمل الكبير، وهذه مكرمةٌ من مكارمه التي تهدف إلى نشرِ ما غاب من أمّات مصادر التراث العربي والإسلامي. ولكنّ الأمر الذي يلفتُ النظر في هذا الكتاب أنّ الدكتور إحسان عباس لم يضعْ منهجا لعمله فيما التقطه من نصوصِ الكتب المفقودة، وإنّما اكتفى بإيرادها على النحو الذي عثر عليه.

وقد كشف النصُّ السابقُ عن الغاية التي سعى إليها في عمله الكبير الذي نحن بصدده. وعلى الرغم من دعوته المخلصة إلى جمع ما ضاع من نصوص الكتب، فإنّ الجمع والتحقيق على الوجه الذي أشرنا إليه، يحتاجُ إلى منهجٍ علميٍّ يكون هاديا لمن يقدم على هذا العمل(٣).

ومن هنا سننظر في هذه القضيةِ على وفقِ ما يقتضيه المنهجُ العلميُّ بقراءةٍ نقديّةِ لبعضِ الكتب التي جُمعتْ على وفقِ هذه الطريقةِ، ثم نحاولُ أنْ نخلص من ذلك كلّه إلى وضع منهجٍ لعلّه يكون مقبولاً لتحقيق ما نصبو إليه في هذا البحث، من محاولةِ جمع نصوص بعض ما فُقد من كتب التراث.

واستناداً إلى ما تقدّمَ يمكنُ أنْ نُجمل ما نريدهُ هنا على وفقِ العناوين الآتيةِ التي ستكون ركيزةً لنا في الوقوفِ على ما يوجبهُ الهدفُ المرادُ تحقيقه من بعث الكتاب المفقودِ إلى الحياةِ مرةً أخرى من دون تشويهٍ أو إيذاءٍ له:

التأكّد من فقدان الكتاب:

تُعدُّ هذه القضيةِ من شائكات قضايا التحقيقِ أو جمعِ النصوصِ على السّواءِ، لأنّها تُحتّمُ على من يريد أن يتصدّى لجمعِ نصوصِ كتاب أو تحقيقه، أنْ يعرفَ ما آل إليه أمرُ الكتاب المقصودِ، ومن غيرِ شكٍّ أنّه تأكّد من فقدانِ الكتاب قبل أنْ يُقدمَ عل الشروع في جمعه وتحقيقهِ، من خلالِ العودةِ إلى فهارسِ المخطوطاتِ في مكتباتِ العالمِ، بعد أنْ وفّرتْ لنا وسائلُ الاتصال الحديثةِ سهولةً مذهلةً في هذا الباب، ولكن وعلى الرغمِ من هذا كلّه، فإنّ كثيرا من المخطوطاتِ ما زالتْ ترقد في مخازن أناسٍ لا يعرفُ أيُّ أحدٍ سبيلاً إلى لوصولِ إليها، والشواهدُ على ذلك كثيرة ربّما في أغلب البلدان العربيةِ والاسلاميةِ(٤). ومن هنا فإنّ عدم العثور على مخطوطةٍ للكتاب لا يعني فقدانه على نحوٍ مطلق، وهذا يوجبُ التريثَ قبل الإقدامِ على جمعِ نصوص الكتابِ من المصادرِ، لأنَّ ظهور المخطوطة وتحقيقها في يومٍ من الأيامِ، قد يُظهرُ الكتابَ المجموعَ غريباً عن نفسه بعد تحقيقه، وهذا أمرٌ يأتي بقَدْحٍ للجامعِ، لا يقوى على ردّه إذا فضح الصبحُ فحمةَ الدجى.

بيد أنّ ما قلناه لا يمنع البتة من أنْ ينهضُ باحثٌ بجمعِ نصوص كتابٍ وتحقيقها، لأنّه سيشيرُ حتما إلى أنّ ما يجمعه من نصوصِ الكتابِ، لا تعني الكتاب بعينه، وإنّما تعني كتابا قريباً منه، ليس في دقّةِ النصوصِ، فهذا لا يمكنُ التهاونَ فيه تحت أيّةِ ذريعةٍ، وإنّما في ترتيبها داخل الكتاب، وهذا إنْ حصل ـــ وإنْ كان خللاً ـــ فهو مقبولٌ

ما دام الكتاب المقصود مفقوداً، أما إذا ظهر فلا مثلبة على الجامعِ المحقّقِ لأنّه اجتهد ونفع باجتهاده.

اسم المؤلف:

يمثّلُ اسم المؤلفِ العقبةَ الأولى الّتي يَنبغِي عَلى المُحَقّقِ أنْ يَلتَفت إليْها، فَهُو أخّذَ اسمَ الكِتابِ، واسمَ المؤلّفِ من المصادِرِ المُعتّمدةِ في هذا المَيْدانِ، ولكنَّ ما يَعْتَرِضَهُ، هُو إشارَةُ المصدرِ الّذي يَنقِل عَنْهُ إلى الكِتابِ باسمٍ آخر غير الّذي اطمَأنَّ إليهِ، والاكتفاء باقتِطاع جُزءٍ مِنهُ للدلالَةِ عليْهِ، وهَذا يُربِكُ عمَلَ الجامِعِ المحقّقِ، فَقدْ لا يَتَيقّن إنّ هذهِ الإشارةَ تَعنِي الكِتَاب المُرَاد، وإنَّما قَدْ يَتَسرّبُ الشّكُّ الى نفسِهِ مِنْ خِلالِ الظّنّ إنّ للمؤلّفِ كتاباً آخرَ بعُنوانٍ آخَر لَمْ يَطّلِعْ عَليْهِ. وَهَذا كُلّه يَسْتَدعِي - مرّةً أُخرَى - العَوْدَةَ إلى التّحقُّقِ مِنْ ذلِكَ ببذْلِ جُهدٍ أكبرَ. وَمعَ هَذا كُلّه قَد يَبقَى الشّكُّ يُساوِرَهُ مُدّةَ عَملِهِ إلّا إذا وَجَدَ نَصّاً مُتَطابِقاً فِي مَصدَرَينِ أَحَدَهُما يُشِيرُ الى العُنوانِ المُختَصَر، والآخَرُ يُشِيرُ الى العُنوانِ التّامِ. وَهُنا يُغادِرُ الشّكُّ نَفْسَهُ بَعدَ أنْ دَخَلَ إلَيْهَا اليَقينُ فِي هذهِ الوُجهَةِ.

ومِمّا يَعتَرِضُ المُحَقِّقُ أيْضاً فِي هذهِ الجُزئيّةِ الإشارَةُ إلى عُنوانِ الكِتابِ بأكْثَرِ مِن اسْم، عَلَى الرّغْمِ مِن إنَّهُ وَجَدَ في المادّةَ الّتِي جَمَعَها مَا يُؤكّدُ صِحّةَ النّقْلِ عَنْهُ فِي المصَادِرِ المُختَلِفَةِ، ومِنْ أَجْلِ بَيانِ هَذا، أُشِيرُ هُنَا إلَى أنّ لابنِ الأعْرَابي كِتَابَاً فِي الأَمْثَالِ اخْتَلَفَتْ المَصَادِرُ فِي اسمِهِ، فَمرّةً ذُكِرَ باسمِ (تَفْسِيرُ الأمْثَالِ)[٥]، ومَرّةً باسمِ (تَغيِيرُ الأَمْثالِ)[٦]، وعَلَى الرّغمِ مِنْ هَذا الاختِلاف، فإنّنا رَجّحنَا أثنَاءَ جَمعِ مادَتِهِ مِن المَصادِرِ اللّاحِقةِ، وبالأخصّ كُتُبِ الأمْثالِ[٧] اسم (تَفسِيرُ الأمثالِ)، لأنّ النُّقولَ الّتي عَثَرنَا علَيهَا في المَصادِرِ مَالتْ الى هَذا الاسمِ، فَضلاً عَن إنَّ تَعلِيقات ابنِ الأعرابِي عَلى الأمْثالِ جَاءَتْ تَفسيراتٌ لَغَويّةٌ لَهَا، مِنْ دُون أنْ يَعبأ بالقَصَصِ المُرْتَبطَةِ بِها إلّا فِي حَالاتٍ يَسِيرَةٍ. ومِنْ هُنا فَيُمكنُ أنْ تَكونَ لَفظَةُ (تَغيِير) تَحرِيفاً لِلَفظَةِ (تَفسِير)[٨]. ناهيك عن أنّ لفظة (تغيير) لا تُعطي الدلالة التي تتناسب مع جمع مادة الأمثال، كما هو المألوف في بقية كتب الأمثال التي تربو على الخمسين كتاباً[٩].

وَقَد تَكتَفِي المَصَادِرُ بإشارَةٍ عَامّةٍ تُرَكّزُ عَلَى اسمِ المُؤلّفِ أكثَر مِن اسمِ الكِتابِ، مِمّا يُضْعِفُ القَطعَ باسمِ الكِتابِ المَعنِيّ، فَمَثَلاً يُشِيرُ المَيدَانيُّ فِي كِتابِهِ مَجْمَعِ الأمْثالِ إلى المَصادِرِ الّتِي أخَذَ مِنْهَا فِي مُقدّمَةِ كِتابِهِ فَيَقُولُ: ((فَطالَعْتُ مِنْ كُتُبِ الأئِمَّةِ الأعْلَامِ مَا امتَدَّ فِي تَقَصّيهِ نَفسُ الأيّامِ، مِثلُ كِتابِ أبِي عُبَيدَةَ وأَبِي عُبَيد والأصْمَعِي وأَبِي زَيد وأبي عمرو وأبي فيد))[١٠]، وهؤلاء العُلماءُ كُلُّهُم لَهُم كُتُبٌ فِي الأمثَالِ، ولكنْ لَمْ تَذكُرْ أسماءَ الكُتُبِ، باستِثناءِ كِتابِ ابن الأعرابِي الّذي أشَرْنَا إلَيْهِ قَبْلَ قَلِيل، وباسْتِثناءِ كِتابِ أبِي عُبَيدَةَ الّذي تحقّقنا من اسمه فعثرنا عليه فِي إشَارَةٍ لابنِ خَيْرٍ الاشْبِيلِي[١١] إليه باسمِ (المَجلَّةُ فِي الأمْثالِ)، ثُمَّ يَأتِي عَبدُ القادِرِ البَغدَادِيُّ لِيُشِيرَ بِوُضُوحٍ لا يَقْبَلُ اللّبْس إلَى اسمِ الكِتَابِ بِقَولِهِ ((وكُلُّ كِتابٍ جَمَعَ حِكْمَةً وأمْثَالاً فَهُوَ عِنْدَ العَرَبِ مَجلّةً، ومِنْ هُنا سَمّى أبُو عُبَيْدَةُ كِتابَهُ الّذي جَمَعَ فِيهِ أمْثَالَ العَرَبِ مَجَلّةً))[١٢].

بَيدَ أنَّ الّذي نَقُولهُ قَد يَعترِضَـهُ أمرٌ آخرٌ، يَتَمثّلُ فـي أنَّ نَقلَ المصَـادِرِ عَن العـالِمِ صاحِبِ الكِتابِ، قَد لا يَكُونُ مُتَطابَقـاً تَمامـاً، وإنّمَـا يَختَلِـفُ بَـينَ مصْـدَرٍ وآخَـر. وهَـذا لا يَنْفِي نِسبَةَ الكِتابِ لِصاحِبِهِ، ولكِن رُبَّما يُؤكِّدُ انَّ مَنْ رَوَى المَثَلَ مِنَ العُلَماءِ تَصَـرّفَ فِيـهِ بإضافَةِ كَلِمَةٍ أو حَذْفِ كَلِمَةٍ مِنهُ، فَضْلاً عنْ أنَّ العَالِمَ نَفْسَهُ قَـدْ لا يَتَمسّـكُ بِروايَـةٍ سَبقتْ مِنْهُ إلى أحَدِ تَلامِذَتِهِ، وإنَّمَـا قَـد يُغيّـرُ فِيهـا مَـعَ المُحافَظَـةِ علـى رُوحِ المَثَـلِ ومَـا يَتَطَلّبَـهُ الدّرس الّذي مِنْ أجْلِهِ يُملِي عَلى تَلامِذَتِهِ. ومِنْ هُنا نَعتَقِدُ انَّ الاختِلافَ صارَ مَـوطِنُ قُـوَّةٍ لِرُوايَةِ الكِتابِ وصِحّتِهِ عَلَى النّحوِ المُشارِ إليهِ، وهُـذا لا يمنَـع مِـن أنْ يُعَـدُّ المَثَـلُ واحِـداً كَما سَيأتِي بَيانَهُ فِي مَوضِعٍ لاحِقٍ مِنَ البَحْثِ إنْ شاءَ اللهُ.

وثَمَّةَ أمْرٌ آخَرٌ يَنبَغِي أنْ نُشِيرَ إليهِ، وهُوَ أنَّ بَعضَ الكُتُـبِ وَصَـلَتْ إلَيْنَـا مَخْطُوطَـةً وَطُبِعَتْ بأسمَاءٍ، ولَهَا أسْماءٌ أُخرَى ولِنأخُذَ مِثالاً واحِداً، وهُـوَ كِتـابُ (الفَرائـدُ والقَلائِـدُ). فهذا الكتابُ طُبِعَ مِراراً، ولكنّهُ يَحمِلُ اسماً آخر وهُـو (العِقْـدُ النَّفِيسُ ونُزْهَـةُ الجَلِيسُ)، وهذا الاختِلاطُ قَدْ يُوهِمُ مَن يُريدُ أن يَجْمَعَ مادةَ (الكتابِ) باسـمِهِ الثّـانِي، ظانّـاً أنَّـهُ كِتـابٌ آخر للمُؤلّفِ غيرِ الأوّلِ. لو كان الكتاب مفقودا مثلا.

وقَـد يُعتَـرِضُ هُنـا ويُقـالُ انَّ هَـذا الّـذي نَقُولَـهُ مَـن عَمَـلِ مُحقّـقِ الكِتـابِ المَطبُـوعِ، ونُجيبُ بالقولِ: إنَّ جُهُودَ البَاحِثِينَ يُتِمُّ بَعضَها بَعْضاً، ولكنَّ الحرص على الأمَانَةِ العِلميّـةِ يقتَضِـي أنْ نَلتَفِتَ بأنفُسِنَا إلى مَا قَد يُسَبِّبُ اشْكَالاً لَنَا فِي هَذِهِ القّضيّةِ.

تحقيق نسبة الكتاب إلى صاحبه:

وهذه قضـيّةٌ أخـرى مـن قضـايا الجمـع والتحقيـق الشـائكة، لأن الجـامع المحقق لا يمتلك مخطوطـةٌ وجد علـى صـفحتها الأولـى اسم الكتـاب والمؤلـف[١٣]، وإنمـا يكـون اعتماده هنا على النصوص المنقولة من الكتاب المفقود في المصادر اللاحقةِ كمـا ذكرنـا هذا أكثر من مرّة، وهذا يضعه أمام أمرٍ يحتاجُ أيضـا إلـى التثبّـت الـدقيق، لأنّ إشـاراتِ المصادر إلى الكتاب المفقود قد لا تكونُ واحدةً، فقد تختلف أحيانا من مصدر إلـى آخـر، والاختلاف هنا يخصُّ اسم الكتاب المشـار إليـه، ومـن أجـل أن نتبـيّن هـذا نـأتي بالمثـال الآتي:

اختلطتْ نسبة كتاب (الأحداث) لابن أبـي الأزهـر[١٤]، أو لأبـي الأزهـر[١٥]، إذْ أنّ تشابه اسمي المؤلّفينِ قاد إلى الخلطِ في نسـبة الكتـاب إليهمـا. وقـد بـذل الـدكتور إحسـان عباس جهدا كبيرا في ترجيحِ نسبة الكتاب إلـى ابـن أبـي الأزهـر، إذ اعتمـد علـى آثـاره الأخرى وسيرته، واستنبط منها أدلةً رجّحت نسبة الكتاب إليه[١٦].

وقد تصعب نسبة الكتاب إلى صـاحبه لوجـود أكثـر مـن كتـاب يحمـل الاسـم نفسـه، وهنا تحضر كتب الأمثـال التـي تحملُ عنوانـا واحـدا هـو (كتـاب الأمثـال) مـرة أخـرى شاهدا على ما نريد، فهذه الكتب لمجموعة من العلماء العرب يزيد عددهم على العشـرة، صحيح أنّ أغلب الإشارات إلى هذه الكتب تأتي مقرونة باسم العالم المؤلـف، ولكـن ثمـة إشكالات تطلّ برأسها هنا، خاصة إذا تشابهت الكنى، كما رأينا ذلـك فـي نـصّ للميـداني ذكر فيه مصادره: ((مِثلُ كِتابِ أبِي عُبَيدَةَ وأبِي عُبَيد والأصْمَعِي وأبِي زَيد وأبي عمـرو

وأبي فيد))[١٧]، والذي يُشكل هنا ذكره لأبي عمرو، وهذه الكنية يتكنى بها إثنان من العلماء العرب وهم (أبو عمرو بن العلاء وأبو عمرو الشيباني) ولهما كتابان في الأمثال بالاسم نفسه (كتاب الأمثال)[١٨]، والحالات المشابهة لهذه الحالة هي التي تحتاج إلى تحقيق نسبة الكتاب إلى صاحبه.

تحقيق النصّ:

تبدأ هنا المهمّةُ الصعبةُ في جمعِ الكتابِ، لأنّ تحقيقَ النصّ يستدعي أناةً ودقّةً وتحرّيا وتثبّتا، فالنقولُ المأخوذةُ من الكتاب في المصادرِ قد تكون غير متشابهةٍ، ويوجدُ بينها اختلافات قد تقودُ إلى تعارض حمولتها من الدلالات، وهنا تظهر المشكلة، فأيُّ نصّ يرجّحُ على غيره؟.

إنّ الإجابةَ عن السؤال الذي بسطناه، تُحتّمُ علينا وضعَ منهجٍ مناسبٍ، يُجنّبنا البعدَ عن النصّ الذي أراده المؤلفُ على وفقِ ما يقتضيه منهجُ التحقيق العلمي كما أشرنا غير مرةٍ في الصفحات السابقةِ. ومن هنا نقولُ: إنّ المنهج الذي نقترحه هنا يتضمّنُ الخطوات الآتية:

أولاً: تحديد المصدر الأقدم الذي نقل عن الكتاب، وأخذ النصّ منه، ثم التأكّد من وروده في المصادر اللاحقة، فإنْ عُثر عليه، يقابلُ النصآن مع بعضهما، ويكون نصُّ المصدرِ الأقدمِ هو الأصلُ الذي يوزن به النصّ المتأخر، وهنا يقومُ النصُّ الأصلُ مقام النسخة الأمّ في تحقيقِ المخطوطاتِ. فهو الذي يُعوّلُ عليه بوصفهِ ميزاناً توزنُ به نصوصُ الكتابِ الذي يُجمع ويُحقّقُ. وهكذا يثبّتُ النَّص، ويُشارُ إلى الاختلاف في الهامش على وفقِ ما يقومُ به محقّقُ المخطوطةِ. أما إذا عُثرَ على زيادةٍ في النصّ اللاحق، فيمكن أن تؤخذَ وتعدّ ملحقةً بالنصِّ، ولكن في الهامش وليس في المتن، مع ذكر الأدلّة التي قادت إلى تأرجح القناعة بصحة نسبة النص، وفي الوقت نفسه يُذكر السبب الذي قاد إلى القناعةِ باقتراب الزيادة من النصّ الأصلي. وهذا العمل يُبعدنا عن لَيِّ النصوصِ وتطويعها إلى ما لا يرضاه المنهج العلمي. وهذا الذي نقوله يشبهُ ما يقوم به محققُ المخطوطةِ حينما يقابل النسخ مع بعضها ويذكر ما بينها من اختلاف.

ثانياً: الانتباهُ الشّديدُ لحدودِ النصّ المنقولِ مع نصِّ المصدرِ الناقلِ، وهذا الأمر من الأمورِ الشائكةِ في تحقيق النصّ وتوثيقه، لاقترابِ أغلبِ نصوصِ المصادرِ القديمةِ من بعضهما في رقيّها وبنائها الأسلوبي المميز، وقد لا يُتاح التفريقُ بين أساليب القدماء لأحدٍ، بل قد يكونُ متعذّراً. على أنّ هذا الأمرُ لا يكون مطّرداً دائماً، وإنما قد يضعُ مؤلفُ المصدرِ الناقل إشارةً يمكن أنْ يُستدلُّ بها على المراد، وقد يضع الناسخُ للكتاب إشارةً أيضاً يُعرفُ من خلالها الفصلُ بين النصين، مثل وضع كلمة (انتهى) عند انتهاء النصّ. وفي الأحوالِ كلّها، يَنبَغِي مُراعاة هذِه القّضيّةِ على أتَمِّ وجهٍ، وإن تعذّر ذلك،

فَيُمكن أنْ يَستَدِلّ الجَامِعُ المُحَقِّقُ عَلى النَّصِّ المُقتَبَسِ مِن خِلالِ السّياقِ الّذي وَرَدَ فيهِ الاستِشهادُ، فَهُنا تَكون الدلالات الّتي يُعطِيها وسيلةَ الفصل بين النصّين.

ثالثاً: يُمكنُ الاعتمادُ عَلى سِلسلة السّندِ - إنْ وُجِدَتْ -، وهِي غالباً مَا تَكون مَوجودة فِي كُتُب التّاريخ والأدَبِ، ومَعرِفَةُ رِجالِ السّنَدِ تُعينُ الجامِعَ المُحَقِّقَ عَلى مَعرِفةِ حُدودِ النَّصّ. فإذا كانَ المُحَقِّقُ المُتَأخِّرُ غيرَ مُعاصِرٍ للراوي الأخير، فَهذا يَعنِي أنَّ النَّصَّ الوَارِدَ فِي كِتابِهِ مُقتَبَسٌ مِن غَيرِهِ، أي مِن الكِتابِ الّذي يَجْمَعُهُ الجامِعُ المُحقِّقُ. أمّا إذا كان - أي الراوي الأخير - معاصراً لمؤلف النصّ، فهذا يعني أنّ النصّ منقولٌ من راوٍ أو مصدرٍ آخر، وهنا لا يُعتدُّ بذلك، لأنّ الجامع المحقّق بحاجةٍ إلى البحثِ مرّة أخرى، ويُستَبْعَدُ النَّصُّ الّذي أُعتُقِدَ أنّهُ مُقتَبَسٌ، فقَد تَكونَ المَعلومَةُ واحِدةً وَصَلَتْ إلى صاحِبَيْ الكَتابَيْنِ، خاصّةً إذا كَانَت تَتَعلّقُ بِحَدَثٍ تاريخيٍّ مَشْهُورٍ أو سِيرةٍ شَخصيّةٍ مِنَ الشَخصيّاتِ المَشهُورَةِ.

رابعاً: إذا تَكرّرَ ذِكْرُ المَصدرِ المَفقودِ فِي المَصدَرِ اللّاحِقِ، أكثرَ مِن ثَلاثِ أو أربعِ مراتٍ، فَقَدْ يَعنِي هنا، انّ مُؤلِّفَهُ أفَادَ مِنهُ كثيرا فِي كِتابِهِ، وهذا يُغرِي بالعَودةِ إلى الكُتُبِ الأُخرَى الّتِي وَضَعَها المُؤلِّفُ، للاطّلاعِ عَلى ما فِيها، فمِنَ المُحتَملِ أنْ يوجَدَ فِيها نصٌّ أو نُصوصٌ رآها الجامِعُ المُحقّقُ فِي المَصدَرِ الّذي بَينَ يَديهِ، وهُنا يَتوثّقُ النَّصُّ عِندَهُ، وقَد يَجِدُ نُصوصاً أُخرى لَمْ يَجدْها مِن قَبلِ، وهَذا الأمرُ مألوفٌ عِندَ العُلماءِ العَرَبِ والمُسلِمِينَ الّذين قد يَعتَمِدونَ كَثيراً عَلى الكِتابِ بِعَينِهِ، خاصّةً وأنّ أغلبَ المَصادِرَ القَديمةَ موسوعيةٌ، لا تَقِف عِندَ وَجهٍ واحدٍ من وُجُوهِ المَعرفةِ.

خامِساً: لعلّ من المناسب أنْ لا يقتَصِرَ الجامع المحقّق على الحقلِ الّذي اختَصَّ بهِ الكتابُ المَفقُودُ الّذي يَجمعَهُ ويُحقّقَهُ، بَل يَنبغِي العودةُ الى الكُتُبِ في الحُقُولِ الاخرَى وخاصّةً تلكَ الّتي بينَها وبينَ الكِتابِ صلةَ نَسَبٍ، مِثلُ كُتُبِ التّاريخِ والأدَبِ، فمعلومٌ أنَّ مصادِرَ التاريخ العربي تعتَمِدُ عَلى الشّعرِ بشَكلٍ كَبيرٍ، وعَودةٌ إلى تاريخِ الطّبري مَثَلاً، تُرينَا وَفرةَ الشّعرِ الّذي استعانَ بهِ واعتمدَ عَليهِ في توثيقٍ كَثيرٍ مِن الحَوادِثِ التّاريخيّةِ لأنَّ الشاعِرَ أو الشعر كانَ شاهِداً عَليها[١٩]، وعودة ثانية إلى كِتابِ النّقائض لأبي عُبيدةَ، تُرينا أنّ نَقائضَ جريرٍ والفرزدقَ مصدراً مهمّاً من مصادِرَ التّاريخِ لِكَثرةِ الوقائعِ والأيّامِ الّتي وَرَدتْ فِي أشعارِهما، فَفِي الكِتابِ ((ذكر كثير مِن معارِفِ العربِ وسُنَنِهِم الاجتماعيةِ، وشرحِ أمثِلَتِهِم وعاداتِهِم... وأهمُّ مِن ذلكَ كلّه جانبان خطيران: أيامُ العَرَبِ والحوادِثُ التّاريخيّةِ ثُمَّ اقتباسٌ مِن سِيرِ الشُّعَراءِ والعُظماءِ والأُمراءِ والقُوّادِ، وشيءٌ كثيرٌ جدّاً، لا نَظفَرُ بهِ في غيرِ هذا الشّرحِ لأبي عُبيدةَ))[٢٠].

ومِن هُنا بَذَلَ الدكتورُ عادلُ البيّاتيُّ جُهداً كَبيراً في استخراجِ كثيرٍ من نُصوصِ كِتابِ أبي عُبيدةَ المفقودِ مِن كِتابِ النقائضِ الّذي وَصلَ إلينا سالماً من عوادِي الزّمنِ، على الرغم من أنّ الكتابُ وضع لشرح شعر النقائض بين جرير والفرزدق.

وثمّةَ أشعارٍ كَثيرةٍ تصل إلى مئات الأبيات في كِتابِ (وقعة صفّين) لنَصرِ بنِ مُزاحم، رافقت المقاتلين في الميدان، تتحدث عن المواقف والشخصيات والحوادث بأسلوب أدبي[٢١]، ويمكن أن نقول مثل هذا عن كِتابِ (شرحِ نهجِ البلاغةِ) لابنِ أبي الحديدِ، فقد كان الشعر مصدر توثيق رئيس للمعلومات التاريخية والأدبية والاجتماعية والسياسية التي اعتنى ابن أبي الحديد بتفاصيلها، بل واعتمد على الشعر في توثيق بعض القضايا التي تتصل بالعقيدة، كما نرى ذلك في صفحات كثيرة من الكتاب[٢٢].

إنّ هذا التقارب بين كتاب وقعة صفين وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد الذي جئنا به مثلا لتداخل وجوه المعرفة عند العلماء العرب، لنصل من خلاله إلى حقيقة البحث عن نصوص الكتب المفقودة في الميادين المعرفية كلها، ربما هو الذي أغرى المحقّق الثبت الأستاذُ عبدُ السلامِ محمد هارون، بالنظر بإمعانٍ في الكتابين، وقاده نظره إلى استخراج نُسخةً من كِتابِ (وَقعة صفّين) من (شرحِ نهجِ البلاغةِ). وهذا عَملٌ كبيرٌ قَد لا يَقدِرُ عَلى النُّهوضِ بهِ إلّا من كانَ على سَمتِ عبد السلام هارون في التَّنقيرِ في المصادِرِ العربيّة القديمَةِ، والعيش مع أساليب العلماء سنوات طويلة أكسبته هذه القدرة[٢٣].

ويمكنُ أنْ نجد أمثلة كثيرة لهذه الظاهرة المعرفيةِ في حقول أخرى، فالأمر لا يقتصرُ على التاريخ، فكتب البلدان أيضا، اتخذت من الشعر وسيلة من وسائل معرفة الأماكن الجغرافية، والشواهد على هذا كثيرة في معجم ما استعجم، ومعجم البلدان وغيرها[٢٤]، وهذا كله يعطينا بيانا لما كان عليه العلماء العرب من رقيِّ المعرفةِ المتكاملة، التي تعني الأخذ من كل علم بطرف.

كلمة في ختام البحث:

إنّ ما بسطناهُ في صفحات البحث التي مرّتْ، يعطي أملاً كبيراً فيما نظنُّ في جمعِ نصوص كثيرةٍ وتحقيقِها، ضاعتْ علينا أصولها وغاب عنا أصحابها، ورأيناهم في كتب الآخرين منقولا عنها، ونحسب هنا أن هذا يأخذ بأيدينا إلى جملة نتائج نوجزها فيما يأتي:

١- إنّ ما يُجمع ويُحقّق من النصوص، سيكون نافعاً بحقّ، لأنّ النصّ المقتبس غالباً ما يحملُ فكرةً، أو خبرا أو تفاصيل حادثةٍ، أو غير ذلك، ويأتي مكتملا للحفاظ على ما يحمله، ومن هنا تكون الفائدة المعرفية منه منسوبة إلى صاحبه، ومن جهة أخرى منسوبة إلى المصدر الذي اقتبس منه في الوقت نفسه، لتكشف عن بعض سمات منهج الكتاب المفقود، وبهذا نقترب من معرفةِ السمات الرئيسة للكتاب المفقود، كما تلمّسنا ذلك عند جمعنا لكتابي أبي عبيدة، وأبي عمر الشيباني في الأمثال[٢٥].

٢- إنّ ممارسة هذا الضرب من العمل المعرفي (الجمع والتحقيق)، يُعطي مزايا خاصة للقائم به، ومن تلك المزايا: القدرة على الصبر والجلد، وبذل الجهود من أجل تحقيق سطر وتوثيقه أحيانا، ومن أجل عدم الخلط بين النصين اللذين يردان في نصّ واحد، وهذا كلّه سيكون محفّزا للمحقّقِ وللقارئ على السواء من أجل التمسّك باستحضار ما غاب عنا من تراث أسلافنا.

٣- إنّ القطع المطلق بدقةِ النصوص المحققة، يدفعُ الجامع المحقق إلى الاستمرار بالعيش في هاجسِ هذه المهمة من خلال التنقير الدائم في المصادر المختلفة، فإذا وقع على واحدٍ من النصوص التي جمعها، ووجد أنّ اجتهاده قاده إلى مخالفةٍ ما في فهم النص، وجب عليه أنْ يعود إلى تعديل ما التبس عليه واثبته اعتمادا على اجتهاده، ولا ضير في هذا، بل فيه فخر معرفيٌّ، لأنّ الحقّ أحقُّ أن يُتّبع.

ونختم كلمة الختام بالقول: إنّ ما أوردناه في هذا البحث هو رؤى وأفكار مستنبطة من تجارب الباحثين في هذا الميدان، ونحسبُ أنّها تحمل غنى وثراءً من الممكن أن يكون نافعاً في جمع نصوص الكتب المفقودة وتحقيقها ونشرها، وهي كثيرةٌ على وفق ما أوردته كتب الفهارس المختصة في هذا المجال.

وآخر دعوانا أنْ الحمدُ لله ربِّ العالمين

هوامش البحث

(١) ينظر: مع المصادر في اللغةِ والأدب ٥، حيث بسط الدكتور إبراهيم السامرّائي القول في هذه القضية بإيجازٍ غير مخلٍّ.

(٢) شذرات من كتب مفقودة في التاريخ ٣.

(٣) لا ننكر هنا أنّ من يقرأ الكتاب يستطيع أن يضع يده على منهج علمي اتّبعه الدكتور احسان عباس في كتابه، ولكنه لم يستوفِ كلّ الركائز التي يمكنُ أن يُستندُ إليها في جمعِ النصوص وتحقيقها.

(٤) هذه حالةٌ لها شواهد كثيرة، ففي مدينة النجف خاصة وفي مدن العراق الأخرى كثير من المكتبات التي لم تُفهرس، ولا يُعرف عن الكتبِ التي تضمّها شيء، بل يُقال أنّ من الأهالي من لا يرضى أنْ يطّلع أحدٌ على خزائنِ الكتب التي ورثها من أسلافهِ لاعتقادهِ أن الحرص عليها على هذا النحو يحملُ ضرباً من الوفاءِ لأسلافه.

(٥) يُنظَر: إنباه الرواة ١٣١/٣، معجم الأدباء ٨/٧، بُغية الوعاة ٤٣.

(٦) الفهرست: ٩٩.

٧() الفاخر للمفضل بن سلمة، كتاب الأمثال لأبي القاسم بن سلام، والدرة الفاخرة لحمزة الأصفهاني، والزاهر لابن الأنباري، ومجمع الأمثال للميداني.

٨() ينظر ثلاثة كُتُب في الأمثال: ٨٨.

(٩) تُنظر المقدمة التي كتبها الدكتور حاتم صالح الضامن لكتاب الزاهر في معاني كلمات الناس ٣١ - ٣٧.

١٠() مجمع الأمثال ٤/١، ويُنظر: كتاب الأمثال للأصمعي ١١.

١١() الفهرست ٣٤١.

١٢() خزانة الأدب بولاق ٢٤٦/٦، وينظر ثلاثة كتب في الأمثال ٨.

(١٣) إنّ ما نقوله هنا لا يعني أنّ من يحقّقُ مخطوطة سيترك نسبة الكتاب إلى صاحبه على وفق ما كتب على وجه المخطوطة، بل سيبذل جهدا كبيرا من أجل ذلك، ولكن في الأحوال كلها، عمله أوضح وأيسر من عمل الجامع المحقق في هذه الجزئية في أقل تقدير.

(١٤) ابن أبي الأزهر: هو أبو بكر محمّد بن أحمد بن مزيد، وقيل (محمد بن مزيد) المعروف بن أبي الأزهر، يعدّ في أهلِ النحو، ونسبه بعضهم إلى التزيّدِ والكذبِ فيما يوردُ من أخبار، ونسب إليه ابن النديم كتاب (الهرج والمرج في أخبار المستعين وابن المعتز. ينظر: الفهرست ١٦٥، تاريخ مدينة دمشق ٢٢٥/١٤، شذرات من كتب مفقودة في التاريخ ٢١ - ٢٢.

(١٥) ابن الأزهر: هو أبو جعفر محمد بن الأزهر بن عيسى، سمع من ابن الأعرابي وروى عنه، وعدّ ابن النديم كتابه (الأحداث) من خيار الكتب. ينظر: تاريخ مدينة دمشق ٤٩/١٩، ٤٠٥/٢٣.

(١٦) بذل الدكتور إحسان عباس جهدا طيبا ومثمراً في تحقيقِ نسبةِ الكتابِ، ورجّح نسبته إلى ابن أبي الأزهر. ينظر: شذرات من كتب مفقودة في التاريخ ٢٢ وما بعدها.

(١٧) مجمع الأمثال ٤/١،و سبق أن استشهدنا بهذا النص في موضع سابق من البحث لأمر آخر.

(١٨) ينظر تحقيق ذلك في: ثلاثة كتب في الأمثال ٥٠.

(١٩) ينظر: تاريخ الطبري ٦/ ٦٩، ٧٠ حيث استشهد بتسعة وعشرين بيتا في هاتين الصفحتين، وفي ثلاث صفحات هي ١٢٩، ١٣٠، ١٣١ استشهد باثنين وثلاثين بيتا، وهذا الإحصاء يُعطينا تصوّرا بسيطا عن اعتماد الطبري على الشعر في توثيق الحوادث التاريخية التي يرويها،

٢٠() تاريخ النقائض في الشعر العربي ٢٩٢، وينظر نقائض جرير والفرزدق ٦.

(٢١) ينظر: وقعة صفين، صفحات كثيرة متفرّقة.

(٢٢) ينظر مثالا لا حصرا: شرح نهج البلاغة ١/ ١٤٤،١٤٣.

(٢٣) ينظر: وقعة صفين: صفحة (ط) من المقدمة.

(٢٤) ينظر مثالا لا حصرا: معجم ما استعجم ١٠٣/١، ١١١، ١٤٠، ١٦٦ وغيرها، معجم البلدان ٦١/١، ٨٠، ١٠١، ١٦٥.

(٢٥) ينظر: ثلاثة كتب في الأمثال ٧، ٨٧.

فهرست المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١- إنباه الرواة على أنباء النحاة، القفطي (جمال الدين علي بن يوسف ت٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، طبعة دار الكتب، ١٩٥٥م.

٢- بغية الوعاة، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥م.

٣- تاريخ الطبري، الطبري(محمد بن جرير ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار التراث، بيروت، ط٢، ١٣٧٨هـ.

٤- تاريخ النقائض في الشعر العربي، أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، مطبعة الاستقامة، ط٢، القاهرة، ١٩٤٥م.

٥- تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر (أبو القاسم علي بن الحسن ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

٦- ثلاثة كتب في الأمثال، جمع وتحقيق: د حاكم حبيب عزر الكريطي، دار الضياء، النجف الأشرف، ط١، ١٤٢٩ هـ ـــ ٢٠٠٨م.

٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبعة بولاق.

٨- الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة، حمزة الأصفهاني، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المعارف، مصر، ١٩٧١ـــ١٩٧٢م.

٩- الزاهر في معاني كلمات الناس، الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط٢، ١٩٨٩م.

١٠- شذرات من كتب مفقودة في التاريخ، استخرجها وحققها: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٨م.

١١- شرح نقائض جرير والفرزدق، تحقيق وتقديم: د. محمد ابراهيم حور و د. وليد محمود خالص، منشورات المجمع الثقافي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط٢، ١٩٩٨م.

١٢- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، طبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٩٦٧م.

١٣- الفاخر، المفضّل بن سلمة (ت ٢٩١هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: محمد علي النجار، مصر، ١٩٦٠م.

١٤- الفهرست، ابن النديم (محمد بن اسحاق ت ٣٨٠هـ)، مطبعة الاستقامة، القاهرة.

١٥- كتاب الأمثال للأصمعي / جمع وتحقيق ما تبقى من تراثه في الأمثال، جمع نصوصه وحقّقها وقدّم لها: د. محمد جبار المعيبد، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٠م.

١٦- مجمع الأمثال، الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٧- مع المصادر في اللغة والأدب / نقد لمراجع اللغة والأدب، د. ابراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٠٣هـ ـــ ١٩٨٣م.

١٨- معجم الأدباء (إرشاد الأريب الى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ ـــ ١٩٩٣م.

١٩- معجم البلدان، ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٢٠- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبو عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز ت٤٨٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

٢١- وقعة صفين، نصر بن مزاحم المنقري (ت ٢١٢هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، مطبعة المدني، القاهرة، ط٢، ١٣٨٢هـ.